

“الهيئة” تطلق برنامج “إدارة المواهب HR 2.0” لتعزيز جاهزية قيادات الموارد البشرية الاتحادية لمستقبل

ويهدف البرنامج الذي يتم تنظيمه بالشراكة مع بيت الخبرة العالمي بي. دبليو.سي، إلى تمكين قيادات الموارد البشرية من تصميم وتنفيذ استراتيجيات موارد بشرية عملية ومتكاملة ترتبط بالأولويات الوطنية، وتمكينهم من قيادة التحول المؤسسي، وتعزيز التكامل بين الجهات الاتحادية، ودعم الانتقال إلى نموذج “الموارد البشرية المستقبلية” الذي يساهم في تعزيز تنافسية الدولة.

تطوير رأس المال البشري

و أكد سعادة فيصل بن بطي المهيري، مدير عام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية أن البرنامج يجسد التزام الهيئة بتطوير رأس المال البشري الحكومي، وتعزيز جاهزية القيادات الاتحادية لمتطلبات المستقبل، من خلال تبني نماذج حديثة في إدارة الموارد البشرية. تركز على الابتكار والمرونة والتكامل المؤسسي.

وقال إن البرنامج يدعم جهود تمكين الكفاءات من توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي في دعم القرار، وقيادة التحول المؤسسي، بما ينعكس إيجاباً على الأداء الحكومي، ويمثل منصة وطنية لتبادل الخبرات وتعزيز التكامل بين الجهات، بما يدعم بناء منظومة حكومية متكاملة وقادرة على تحقيق مستهدفات الدولة في مجال تنافسية رأس المال البشري.

مستقبل منظومة العمل في الحكومة

ويركز البرنامج على دراسة الأثر المتسارع للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة على الوظائف ومنظومة العمل الحكومي الحالية والمستقبلية، بما يشمل إعادة تعريف الأدوار الوظيفية، وتغير متطلبات المهارات، وظهور أنماط عمل جديدة. ويسعى لدعم قيادات الموارد البشرية في استشراف هذه التحولات، وبناء الجاهزية المؤسسية، وتطوير خطط استباقية ومرنة لإدارة المواهب وتخطيط القوى العاملة، بما يضمن استدامة الكفاءات الوطنية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع متغيرات مستقبل العمل، وترسيخ دور الموارد البشرية كمحرك رئيسي للتحول والابتكار في الحكومة الاتحادية.

وانطلقت أعمال المسار الأول من البرنامج بمشاركة 25 من قيادات الموارد البشرية من 25 جهة اتحادية، ضمن برنامج تدريبي مكثف يركز على تطوير مجموعة من الكفاءات والمهارات القيادية، تشمل القيادة الاستراتيجية، وإدارة المواهب، والتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، واتخاذ القرار المبني على البيانات، إلى جانب مهارات التحول المؤسسي وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية.

ويتضمن البرنامج محاور متخصصة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، تشمل إعادة تصميم الوظائف، وتمكين الكفاءات من العمل في بيئات مدعومة بالتقنيات الحديثة، بما يعزز جاهزية الجهات للتحولات التقنية، وفي مقدمتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، كما يركز على توظيف تحليلات البيانات في تحسين جودة اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

وقد تم تصميم البرنامج وفق أفضل الممارسات العالمية في تطوير القيادات، من خلال منهجية تجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وتعتمد على دراسات الحالة، والتجارب التفاعلية، وربط المحتوى بواقع العمل الحكومي، عبر تطبيقات عملية تحاكي التحديات التي تواجه إدارات الموارد البشرية، بما يضمن نقل المعرفة إلى التطبيق العملي وتحقيق أثر ملموس على الأداء المؤسسي.

ويُعد البرنامج مبادرة مستدامة تعكس التزام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بتعزيز جاهزية الكوادر الوطنية، سيتم تنفيذها على شكل دفعات متتالية تضم 8 مسارات تدريبية متخصصة على مدار العام، مع خطط مستقبلية لتوسيع نطاقه من حيث عدد المشاركين، وتطوير محتواه بما يواكب المستجدات والتحولات المستقبلية، وتعزيز تكامله مع المبادرات الوطنية الأخرى في مجال الموارد البشرية، بما يضمن بناء منظومة متكاملة للقيادات في الحكومة الاتحادية.